المستشرق البريطاني بول دريش

القبلية والديمقراطية في اليمن وأزمة مشروع الدولة المدنية

نرى اليوم في اليمن اختلافات واضحة بين الأحزاب ببرامجها .. وبين القبائل بمناطقها وتحالفاتها

الواضح أن القبائل تمثل تكوينات صلبة من الناس.. ومشاعر الجماعة العصبية كافية بحد ذاتها

الجغرافيا المنقسمة تلعب أخطر الأدوار في جعل المنطقة القبلية كيانًا مستقلاً لا يقبل بما يخالف عناصر تكوينه

هي من مفارقات واقع الدولة القومية في الشرق، بل لها في أبعاد التاريخ ما يوطد ركائزها في الدفاع عن حق وجودها حين يسعى المجتمع لتحديث كيانه خارج هذا الإرث المسيطر على النفسية ونوعية العلاقة ما بين الأمة والحضارة.

القبيلة والدولة، ثنائية السطوة والانقسام، الذي يصل إلى حد التناحر ورفع الغلبة بقوة العقيدة والطائفة والعشيرة، بل حتى تهجين الأحزاب السياسية الرافعة لشعارات الحرية والديمقراطية والعدل وغيرها، مما يخدم مصالح القبيلة في إطار الدولة، التي ترى القبائل في السطو على المؤسسات الأمنية والعسكرية والمالية من حقوقها في القيادة.

نجمي عبدالمجيد

فمساحة الوطن هي الامتداد المسلح لقوى القبائل، فلا غرابة أن تكون حالة الدولة في نفوذ القبائل هي الصراع الدموي والتناحر التاريخي وفشل كل مشاريع التحديث.

فالدولة العصرية لا تقام في زوايا الحشر الجغرافي الخاضع لعقيدة لها من الانتساب لطرف واحد، وكما هنا قبائل لها مصالح وأغراض في التسيُّد السياسي، نجد في مساحات أخرى قبائل تطالب بنفس عقيدة الغنيمة والحكم، لذلك ظل مشروع الدولة المدنية في الشرق، في إطار لعبة سياسة التوازنات والصراعات في عمق كيان المجتمع العربي والإسلامي، بل وصل الحال في بعض الدول حصر أفكار وقرارات العمل السياسي لنفوذ شيخ القبيلة تحت شعار الحكم الجمهوري، في ظل البرلمان وقوانين الانتخابات وتعدد مراكز القوى السياسية، لكن الأمر في النهاية يحسم بمنطق الحكم القبلي، وكأن رموز الدولة مجرد خداع بصري يلعب به حسب تحديد اتجاه الأهواء والحيل.

في هذه المحاضرة التي ألقيت في صنعاء بتاريخ 30 / 9 / 1993م في المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، تكشف لنا عدة عوامل من أزمة الدولة والقبيلة، المتصارع في عمق النظام الجمهوري، ولعل التساؤلات التي يطرحها هذا الوضع دون حل، بل تذهب نحو قانون التبرير والخوف من هيبة شيوخ القبائل، جعل مسار الرد لا يتجاوز الحفاظ على هذا الكيان الدائم في عقيدة الأمة.

مما يطرحه الباحث في هذا الشأن.. قائلاً: (لليمن بالطبع تاريخ طويل من القيم والمثل القبلية، ويعود بعضها إلى صدر الإسلام وبعضها الآخر إلى ما قبل ذلك، ولم يندثر كل ذلك، أصبحت الهوية القبلية في مناطق أخرى من العالم من معروضات المتاحف. أو طمس وجودها بوسائل متفاوتة في القسوة، أما في اليمن فإن الميراث قد تم الحفاظ عليه.. أوضح الرئيس علي عبدالله صالح في عام 1986م لصحفي مندهش أن الدولة نفسها جزء من القبائل وشعبنا اليمني مجموعة تلك القبائل، وهناك بعض الحقيقة في هذا القول.

إنه من الواضح أن القبائل تمثل تكوينات صلبة من الناس، إن مشاعر الجماعة العصبية كافية في حد ذاتها، كما أن الناس يمكن أن يتقاتلوا على أسس قبلية، ودون اهتمام يذكر لتفصيلات الخطأ والصواب، كما يحدث عندما يتقاتل الناس على أسس إقليمية أو طائفية، كما يحدث في بعض أنحاء العالم، فهذا لا يحدث هنا ولله الحمد.

مؤسسات الدولة المدنية حين تعجز عن حماية نفسها عبر القوانين فهي تعود إلى نفوذ القبائل في الدفاع عنها

إن الفرق بين الهوية الإقليمية والقبلية، كامن في أن الهوية القبلية غالبًا ما تنقسم إلى ما لا نهاية، وتوجد العَلاقة نفسها بين أقسام القبيلة، وبين الأقسام الأصغر في هذه الأقسام، كما توجد بين القبيلة بما هي كل واحد والقبائل الأخرى.

إن النزاعات والتحالفات تنطوي على مرونة كبيرة، واللغة المستخدمة في حل الخلافات وتقديم الحلول هي لغية الميزان والصواب، وتلك اللغة يمكن أن يُساء استخدامها، كما يحدث مع أية لغة سياسية أو أخلاقية، يختلف فيها على مقدار الصواب، ولكن المبادئ تظل واضحة بما فيه الكفاية).

تذهب بنا هذه الرؤية لعدة حقائق تعد في ذاتية المجتمع القبلي من المفاخر والدعائم الممكنة له في مركز الثبات، ما يجعل عقلية الباحث في هذا الجانب يصل إلى خاصية أن هذا المجتمع له قوة طاردة وغير قابلة لما يخالف أعرافه، بل يرى في القادم له حالة خطرة يتوجس منها، يذهب بعقلية القبيلة نحو آليات الطرد سواء من وسائل الاحتكام للعرف، وإن تصاعدت الوضعية يكون السلاح هو الفيصل ورجال القبائل قوة الاندفاع نحو القتال.

إن القانون هنا هو ما يحافظ على وحدة المفردة القبلية، هذا الحاجز والكاسر لكل ما يأتي من خارج هذه الدائرة.

تحمي القبيلة ذاتها بما تراكم لديها من تجارب مع ألوان الطيف السياسي، فهي مع اتجاهات الريح حين تدرك أن العاصفة قوية، فقد انخرطت قبائل في الشرق مع تيارات العمل السياسي حتى أحكمت سيطرتها عليها، وأنتجت ديمقراطية القبيلة، فكان الترحال الأيديولوجي من مشيخة القبيلة إلى رئيس الدولة وقائد الحزب والزعيم الأوحد.

هذا الاحتساب الجديد في خلق معادلة الدولة والقبيلة قاد إلى بناء مؤسسات الاقتصاد الخاضع لهذا الوضع، هنا يتم الجمع بين السلطة والمال والسلاح، ذلك الثالوث الذي جعل عدة أوطان عبارة عن سجون وساحات إعدام لمن يسعى لمحاسبة القبيلة على الهيمنة، ونهب مقدرات وطن وأمة.

تمارس القبيلة لعبة الديمقراطية، وكما يُقال: الانتخابات لا تصنع دولة عصرية. كل رجال القبائل ينتخبون صاحب القوة فيهم، وتصبح القبيلة في مركز النفوذ الشرعي، طالما جاءت عبر صناديق الانتخابات، وهي لعبة قاتلة لمن حاول سحب هذا الاغتصاب من قوة القبيلة.

ومن يدرك تطور مسار القبائل، يجد أنها قد تقبل من رياح العصر، طالما يعزز حضورها، فالأمة هي جماعة الانتماء ووحدة الصف فيها في تعزيز تواجد ركائز القبيلة في الدولة، ويتلبس العرف القبلي بمسوح الدولة المدنية، بل ربما يذهب في المظهر في استحداث وسائل العصر والمظاهر الجاذبة لتطور القبيلة، حتى تتمكن من جعل تلك الوسائل واجهة التسويف السياسي لديها عند الرأي العام، كي تنقل مشاهد الدولة العصرية، لكنها إن شعرت بقوة تسعى لإسقاط نفوذها، تكشر عن مخالب وأنياب القبيلة الدامية، ويسحق ذلك التجاوز تحت شعارات حماية الوطن والدين والشعب وغيرها من مفردات لعبة سياسة الدولة الرهينة في هذا النفق المظلم.

واليمن لم تخرج عن هذه الدوائر المغلقة، حيث ظلت القبيلة عبر تاريخها حامية لذاتها في كل اختراق، ولعل عزلة عدة قبائل في جبالها وقراها والطوق المفروض عليها بحكم التاريخ، رسب أنواعًا من التقاليد ليس من السهل كسر حصارها من نفسية الفرد والجماعة، ما جعل حدود الدولة لا تتجاوز أبواب مؤسساتها، التي يعمل بها كثير من أبناء القبائل.

عن أحد مظاهر المجتمع المدني، وهي الأحزاب يقدم الباحث هذه النظرة.. قائلاً: (نرى اليوم في اليمن اختلافات واضحة بين أحزاب لها برامج مختلفة، كما نرى اختلافات بين القبائل لها مناطق وتحالفات مختلفة، يتعايش هذان اللونان من الاختلال بصورة غير مستقرة، ولا أعني أن هناك حال صراع فعلي، فذلك غير موجود بصفة عامة، ولكن أدهشني أمر واحد، ألا وهو مدى قلق الناس في المناطق الريفية لمجرد التفكير في السياسات الحزبية، ومصدر القلق هو أن الأحزاب تساوم على نقاء التقسيم القبلي، وهم بالإمكان قد يقسمون القبيلة على نفسها، كما أنهم يمكن أن يخلقوا مشاكل من النوع الذي يصعب على النسق القبلي أن يتعامل معه بواسطة الهدنة والتحكيم.

وهذا الخوف لا أساس له في بعض الأحوال، وسأذكر لكم واحدة ذكرت في الصحف، مع أنه يمكن أن أسوق عدة حالات للغرض نفسه.

أن القبائل ليس قلقة من هذا الحزب أو ذاك؛ إنها قلقة في الأغلب من الحزبية؛ فإنها إذا ما كانت غير حزبية، وهو أمر تدعيه الجماعات الإسلامية، يمكن أن تحشد معًا جمهورًا غفيرًا بصورة غير عادية، والقبلية ليست هذه أو تلك، إنها وسائل فاعلة لإنجاز ذلك، أن القبيلة بطبيعتها منفصلة عن القبيلة الأخرى، إن شعرة التواصل معروفة لهم جميعًا، وهي مشتركة أيضًا بين أجزاء كل قبيلة على حدة، ومن المجموعات القبلية كانت القبائل قادرة دائمًا على الاجتماع، وليس ذلك آخر مرة كما حدث في الحرب الأهلية في العقد السادس، رغم الاختلافات الكبيرة في الرأي السياسي، أنهم يجتمعون باعتبارهم قبائل).

حين حاولت اليمن الذهاب نحو تغيير في بعض من أعمال السياسة، وخلق بناء لدولة مدنية عبر تكوين الأحزاب، التي تعد من مظاهر العصر، لن تقدر على كسر روح الانتماء الاجتماعي نحو القبيلة.

حتى هذه الأحزاب بكل أنواع الطيف السياسي، ظلت حالة غير مرغوب بها عند شيوخ القبائل؛ لأن ذاتية الفرد في المجتمع اليمني تحمل الولاء لشيخ القبيلة أكثر من رجل الحزب والدولة، وهي ما جعل الحزب قوى غير فاعلة في الحياة السياسية، وله من المركز ما جاء في الهامش.

غير أن القبيلة لم تسقط هذا العمل الذي يساعدها في احتلال مكانة في الرأي العام، وخلق ركيزة تكون لها حسابات فاعلة في الانتخابات والبرلمان والدخول في شراكة مع الدولة وبسط النفوذ في مجالات الجيش والأمن والمال والأعمال، فكان الحزب الديني المتسلح بقوة العقيدة وهي العامل الأخطر والأهم والفكر والفعل الذي لا يجوز توجيه النقد والمطالبة بتصحيح المعتقد؛ لأنه منطلق من سلطة فوق الجميع وهي دين الأمة.

فكان موقع رجل الدين إلى جانب شيخ القبيلة، بينما يأتي رجل الحزب السياسي في المرتبة الأدنى؛ فإن نطق رجل الدين فقد جاء الحق، وإن تكلم رجل الحزب، فهو قد خالف تقاليد العقيدة.

من هنا نجد عجز الأحزاب السياسية في صنع ما يغاير الواقع؛ لأن الأرضية في ظل تسيد الجهل وغياب تنمية الوعي حتى بعد أن مرت عقود على قيام الجمهورية، التي هي دائرة نفوذ القبائل، أن تخرج اليمن فكرها السياسي، الذي يعمل على صياغة مشروع الدولة المدنية.

ومن أبسط الأمور، أن رجل الدين في حزبه قادر على كسب الانتخابات لو دفع شيخ القبيلة برجاله نحو صناديق لعبة الديمقراطية، ليحقق النجاح الأكبر في عدد من صوَّت له، وهنا تأتي مسألة هامة وخطيرة في صناعة مصير القرار السياسي حتى أعلى قمة في هرم الدول؛ بأن القبيلة قادرة على وضع الحكومة في حالة شلل تام وكسر كل قراراتها، ويأتي دور رجل الدين في حزبه، ليسقط شرعية القداسة على فعل الشيخ كي يصبح في منزلة ما جاء في مرجعية النص المقدس، هنا يرتفع السد المنيع الذي يحمي المجتمع والعقيدة من الخروج على هذا الثابت، ليس في النص المقدس، بل في وجوب معرفة المسافة الفاصلة بين العقل والواقع.

لذلك لم تقدر الفكرة السياسية الحزبية في اليمن على التقدم على الحزب الديني الذي خلفه قبائل؛ لذلك تهاوت كل أفكار ونظريات الفلسفة المدنية وعلم الاجتماع السياسي، ولم تخرج في إطار توسعها عن جلسات لجماعات تحركت فوق أرضية رخوة، ولم تكسبها أحداث وتجارب المراحل قوة المواجهة والحضور؛ لأنها تعد في جوهرها الحصن الحامي لهذا الإرث التاريخي لقوة حزب القبيلة.

هنا يقدم الباحث بول دريش رؤية تعزز فرضية ما ذهبنا إليه في قولنا السابق.. حيث يقول: (إن الأحزاب الكبيرة التي تؤسس على مبادئ وطنية شديدة العجز في التعامل مع الاختلافات المحلية، وعندما تصوغ الحياة؛ فإنها يندر أن توجد أسسا للتفاعل، وتكون النتيجة إيجاد أمم منفصل بعضها عن بعض، هناك حاجة إلى ربط الناس في وحدة وتذكيرهم بأن السياسة الحزبية إنما هي جزء من الحياة، وهذا ما تقوم به العلاقات القبلية على وجه التحديد، ومؤكد أن لكل منهما دوراً يقوم به، كان لتلك القبائل التي رفضت الحزبية القليل الذي تستطيع قوله بشأن اليمن الحديث في السنتين الأخيرتين، كما أن أكثر الحركات إثارة للاهتمام كانت تلك التي قبلت الدولة والنظام الحزبي، كما قبلت أن يكون للذين ينتمون إلى قبيلة واحدة أن يختاروا قانونيًا أحزابًا مختلفة، ولكنها حافظت على مصالحها القبيلة متميزة عن سياسة الحزب).

يذكر في علم الجغرافيا عن اليمن؛ بأنها الجغرافية المتقطعة ليس طبيعيًا، بل في صناعة النفوذ والولاء، وهو ما أعجز إعادة هيكلة هذا المجتمع سياسيًا، بل أدخل كل محاولات اليمن الجمهوري في دورات من العنف والقتال، هنا يأتي دور السلاح في تعزيز سطوة المذهبية كقوة روحية تغذي النفس في سبيل التضحية، ونفوذ القبائل كجبروت تاريخي على الكل بأن لا يسقطه من حسابات الدولة والسياسة، ومن هنا تأتي مسألة قراءة التاريخ اليمني في إطار إدراك نحو أي المسارات تذهب الأمور.

وكما قيل من يجهل التاريخ لا يعرف السياسة.

ولعل هذه المحاضرة التي ترجمها الدكتور علوي السقاف، قد قدمت لنا بعضًا من تصورات الرؤية الغربية نحو جغرافيا من الوطن العربي.

اليمن والقبيلة ثنائية الصراع والمصالح، وعجز من سعى لكسر مكانة القبائل وبناء العقل المدني، تطرده جغرافية التاريخ إلى خارج الزمان، وكأن المراحل هناك قد وقفت عند مسلمات لا تقبل لمنطق الحوار من وجود على مساحة حضورها.